مقابلة

غاصب المختار
jornalist.70@gmail.com

رئيس المجلس الأعلى للجمارك: خطة لتطوير الإدارة وزيادة الواردات

مع بدء مسار الاصلاحات البنيوية في الادارة اللبنانية إثر التعيينات الادارية والعسكرية، جرت خلال أشهر قليلة تطورات بارزة في ادارة الجمارك بعد تعيين رئيس واعضاء المجلس الاعلى للمؤسسة، وظهر الفارق بسرعة في التحسين والتطوير في المرافق والمعابر البرية والبحرية والجوية، لا سيما لجهة زيادة واردات الجمارك

واجهت ادارة الجمارك خلال الازمات المتتالية، المالية والاقتصادية والمعيشية والادارية والامنية، مشكلات كبيرة حدت من نمو العمل فيها مما أدى تاليا تراجع الواردات، لا سيما بعد الازمة المالية عام 2019 والاعتداءات الاسرائيلية على لبنان، عدا عن الشغور الرئاسي ونقص الكادر الوظيفي. وقد جاء الانفجار المأساوي في مرفأ بيروت ليفاقم الازمة نتيجة تعطل العمل، واستغراق اصلاح الاضرار فترة طويلة.

مع انطلاقة العهد الجديد وتشكيل الحكومة العتيدة، بدأت مسيرة التعافي في كل قطاعات الدولة ومنها ادارة الجمارك، وانطلقت معها مسيرة الاصلاح والتطوير والتحديث التي طالت بشكل اساسي كل ما له علاقة بتحسين واردات الدولة. الجمارك هي من اهم المؤسسات التي تؤمن واردات كبيرة لخزينة الدولة، لذلك كان التركيز على معالجة كل مشكلاتها، فتطورت خلال سنة تطورا ملحوظا على كل المستويات الفنية، التقنية والإدارية، كذلك على صعيد تفعيل المراقبة والملاحقة للحد من الفساد والتهرب الجمركي.

كان التطور الابرز في مسار التحسينات والتطوير تركيب ماسحات ضوئية (سكانر) في مرفأ بيروت والمطار، بحيث أمكن ضبط عمليات دخول البضائع واستيفاء رسومها، والحد من عمليات التلاعب في بياناتها والتهرب من دفع الرسوم الحقيقية. هذا يعني عمليا بدء مسيرة الحد من الفساد الذي طالما شكا الجميع منه، وذلك نتيجة التهرب من دفع الرسوم.

وقعت ادارة واستثمار مرفأ بيروت ممثلة برئيس مجلس ادارتها مديرها العام مروان النفي، والمجلس الاعلى للجمارك ممثلا برئيسه العميد مصباح خليل، مذكرة تفاهم حول عمل الماسحات الضوئية، برعاية وزيري المال والاشغال العامة والنقل ياسين جابر وفايز رسامني. جال الحضور في موقع اجهزة السكانر (Scanners)، حيث اطلعوا على آلية العمل والاجراءات المعتمدة، والدور الذي تؤديه هذه التجهيزات في تسريع عمليات الكشف وتعزيز الرقابة.

من أبرز محاور تطوير ادارة الجمارك اللبنانية:

* تطوير هيكلي واداري يشمل الآتي:

- اعادة تشكيل المجلس الاعلى للجمارك وتعيين قيادات جديدة (مدير عام ورئيس مجلس ادارة) لتعزيز الاداء.
- العمل على برنامج مساعدة أوروبي لإعادة تأهيل الادارة الجمركية.

التحول الرقمي والأتمتة ويشمل:

- اعتماد نظام نور (NOOR) الالكتروني لتقديم التصاريح الجمركية، مما يقلل من التدخل البشري ويسرع الاجراءات.
- الخطط تهدف الى اعتماد الدفع الالكتروني، والربط الالكتروني مع جميع وكالات الحدود.
- اطلاق ادارة الجمارك حسابها الرسمي على موقع اكس - X بهدف التواصل وخدمة المواطنين بشكل افضل.

تحديث البنية التحتية والتقنية ويشمل التالي:

- قبول هبات لتحديث شبكات الاتصالات والانظمة الالكترونية.
- تحديث اجهزة الرقابة والبحث عن التهريب (الضابطة الجمركية) لتعزيز الرقابة على الحدود البرية والبحرية والجوية.

تبسيط الاجراءات (النافذة الواحدة) وتشمل:

- تطبيق النظام المنسق (HS) للتعرفة الجمركية.
- السعي الى انشاء نافذة الكترونية واحدة لتوحيد الخدمات مع بقية الادارات الحدودية.

* تعزيز الموارد البشرية عبر الآتي:

- تنظيم مسارات التدريب والترقية للضباط والافراد.
- العمل على تعويض النقص الحاد في الكوادر التكنولوجية (IT) في ظل التحديات التشغيلية.

ثمة تحديات بارزة تواجه التطوير على الرغم من الخطط الموضوعة، بحيث تواجه الادارة تحديات كبرى منها النقص الكبير في الموظفين، تقادم البنية التحتية التكنولوجية في بعض المراكز، الحاجة الى تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد، والتعاون والتنسيق التأمين بين الوزارات والادارات الاخرى المعنية بعمل الجمارك، بما يؤمن حسن سير العمل على الوجه الاكمل.

رئيس المجلس الاعلى للجمارك العميد مصباح خليل تحدث الى "الامن العام" عن الانطلاقة الجديدة للجمارك، وابرز التحديات والعوائق التي تقف عائقا امامها نتيجة ظروف الحرب والوضع الاقتصادي والمالي، عارضا اجراءات التطوير والتحديث وخطط الاصلاح الجارية، ومدى انعكاسها على سير العمل وواردات المؤسسة وكيفية معالجة المشكلات القائمة.

■ ما هي أبرز المشكلات التي واجهتكم عند تسلمكم المسؤولية؟

□ بصراحة، لقد واجهنا العديد من التحديات التي يمكن تلخيصها بثلاث نقاط اساسية:

رئيس المجلس الاعلى للجمارك العميد مصباح خليل.

اولا، ضعف الرقابة الفعلية على بعض المعابر الحدودية نتيجة الظروف الاستثنائية التي مر بها لبنان، وما رافقها من ضغوط امنية ولوجستية اثرت على كفاءة المتابعة والمراقبة.

ثانيا، الاعتماد لفترة طويلة على الاجراءات التقليدية واليدوية، الامر الذي أدى الى بطء في انجاز المعاملات وأضعف قدرة الادارة على مواكبة التطور التقني العالمي في العمل الجمركي.

ثالثا، وجود ثغر تنظيمية ورقابية استغلت في بعض عمليات التهريب والتهرب الجمركي، مما ادى الى هدر جزء من ايرادات الدولة واضعاف الثقة بالمؤسسات العامة.

ساهمت هذه العوامل مجتمعة في خسارة الخزينة العامة لجزء مهم من الرسوم والضرائب، اضافة الى انعكاساتها السلبية على الاقتصاد الوطني وتوسع السوق غير الشرعية.

■ هل وضعتم خطة او برنامج عمل للمجلس من اجل تحسين الاداء والإنتاج، وبالتالي زيادة واردات الخزينة؟

□ نعم، وضعنا خطة اصلاحية متكاملة ضمن رؤية حديثة لتطوير الادارة الجمركية، ترتكز على الشفافية وتعزيز الايرادات وحماية الاقتصاد الوطني، وذلك وفق جدول زمني مرحلي ومدروس. لا تقتصر هذه الخطة على معالجة الثغر القائمة فحسب، بل تهدف ايضا الى تحويل الجمارك اللبنانية الى ادارة عصرية تواكب المعايير الدولية الحديثة، وتؤدي دورا اساسيا في تسهيل التجارة المشروعة وتحفيز الاستثمار.

> **تحويل الجمارك اللبنانية الى ادارة عصرية تواكب المعايير الدولية الحديثة**

■ ما أبرز عناوين هذه الخطة؟

□ ترتكز الخطة الاصلاحية على مجموعة من المحاور الاساسية، أبرزها: تعزيز الرقابة الداخلية، تفعيل مبدأ المحاسبة والشفافية، مكافحة الفساد والحد من التدخلات غير القانونية في العمل الجمركي، الانتقال التدريجي نحو الأتمتة الشاملة والرقمنة لتبسيط الاجراءات والحد من التدخل البشري، تطوير اجهزة المسح والكشف في المعابر الحدودية، اعتماد نظام ادارة المخاطر للانتقال من التفتيش العشوائي الى الرقابة الذكية، العمل على مشروع النافذة الواحدة لتسريع انجاز المعاملات بما يساهم في دعم الاقتصاد وتحسين بيئة الاستثمار، تعزيز التعاون مع المنظمات الدولية للاستفادة من الخبرات التقنية والتدريبية الحديثة، تحديث البنية التحتية الجمركية والعمل على انشاء مبنى جمركي موحد يواكب متطلبات الادارة الحديثة.

■ سمعنا الكثير من الكلام عبر الاعلام عن هدر اموال وفساد وتهريب مما يمنع تاليا من استيفاء الرسوم الجمركية كما ينبغي، ما صحة هذا الكلام وكيف تعملون لتصحيح الوضع؟

□ لا يمكن انكار ان الفساد والتهريب شكلا خلال السنوات الماضية أحد أبرز اسباب استنزاف موارد الدولة واضعاف الثقة بالمؤسسات. لكن في المقابل، من المهم التشديد على ان الادارة الجمركية تضم عددا كبيرا من الكفاءات النظيفة والملتزمة التي تعمل بضمير ومسؤولية وطنية عالية، على الرغم من كل الصعوبات. من هذا المنطلق، يهدف مسار الاصلاح الى بناء ادارة حديثة قائمة على الكفاءة والمحاسبة وحماية الموظف الملتزم، بالتوازي مع اتخاذ اجراءات صارمة في حق اي مخالفات او تجاوزات تلحق الضرر بالخزينة العامة او بالمصلحة الوطنية. لقد بدأنا فعليا باتخاذ خطوات عملية لتعزيز الرقابة والتدقيق وتطوير آليات المتابعة والتنسيق مع الجهات القضائية والامنية المختصة، بهدف الحد من التهريب وترسيخ ثقافة الالتزام بالقانون.

■ الى أي مدى يمكن أن تتحسن واردات الجمارك بعد الاجراءات الجديدة لا سيما تركيب السكانر والتدقيق في المراقبة، وما هو تقديركم لحجم الواردات هذه السنة اجمالا؟

□ إذا نفذت الخطة الاصلاحية بالشكل المطلوب، فمن الطبيعي ان نشهد تحسنا تدريجيا وملموسا في الايرادات الجمركية. لكننا نفضل عدم الدخول في ارقام تقديرية دقيقة في المرحلة الحالية، لأن النتائج ◄

ترتبط بعوامل عدة، منها الوضع الاقتصادي العام وحجم الاستيراد والاستقرار الامني والسياسي. مع ذلك، نحن على قناعة بأن تحسين الرقابة، مكافحة التهريب، تحديث الاجراءات، وتفعيل الادارة الحديثة، ستؤدي حكما الى زيادة ايرادات الدولة وتعزيز الثقة بالقطاع الجمركي.

■ هل أثرت الحرب على حركة الاستيراد والتصدير والمداخيل؟

□ بالتأكيد، لقد انعكست الحرب بشكل مباشر على حركة الاستيراد والتصدير، لا سيما في ظل التوترات الاقليمية التي اثرت على خطوط النقل والتأمين وحركة التجارة في المنطقة. الا اننا لاحظنا خلال الفترة الاخيرة عودة تدريجية للاستقرار النسبي وتحسنا في حركة الواردات، مما انعكس ايجابا على النشاط الاقتصادي بشكل عام. لا يمكن فصل الواقع اللبناني عن الوضع الاقليمي، خصوصا في منطقة الخليج، حيث ان كل توتر ينعكس مباشرة على حركة النقل والشحن سواء عبر المعابر البرية او البحرية او الجوية.

■ كيف تقيمون وضع مرفأ بيروت اليوم، وهل

"تحسن تدريجي في حركة الواردات انعكس ايجابا على النشاط الاقتصادي"

تحسنت اوضاعه وعاد الى العمل طبيعيا، ام أن ثمة مشكلات لا تزال قائمة؟

□ يستعيد مرفأ بيروت دوره الحيوي تدريجيا كمرفق اقتصادي اساسي للبنان. طبعا، هناك تحسن واضح مقارنة بالفترة السابقة على الرغم من استمرار بعض التحديات اللوجستية والتنظيمية. في هذا الإطار، يجري تنسيق مستمر بين ادارة المرفأ والجهات المعنية ومنها شركة cma cgm لوضع خطة متكاملة تهدف الى اعادة تعزيز دوره كمركز محوري للتجارة والخدمات اللوجستية في المنطقة. لا شك في أن مرفأ بيروت يشكل شريانا اقتصاديا اساسيا للبنان، اذ تمر عبره النسبة الاكبر من الواردات والصادرات اللبنانية.

■ ماذا عن وضع المعابر البرية، كيف تعمل وما مدى تأثرها بالحرب؟

□ تعتبر المعابر البرية من أكثر النقاط حساسية نظرا الى طبيعتها الجغرافية والتحديات الامنية المرتبطة بها. نحن نعمل بشكل متواصل على تعزيز التنسيق مع مختلف الاجهزة الامنية والعسكرية، اضافة الى تطوير وسائل الرقابة والتفتيش واستخدام التكنولوجيا الحديثة واجهزة المسح المتطورة. كما ان بعض المعابر تعرض خلال الفترات الماضية لأضرار نتيجة الاعتداءات الاسرائيلية، لذا نحن نتابع بالتعاون مع الجهات المختصة والمنظمات الدولية العمل على اعادة تأهيلها وضمان استمرارية العمل فيها في أسرع وقت ممكن.

■ ما المطلوب لتعزيز مسار الاصلاح والتطوير في الجمارك؟

□ لا شك في أن لبنان يمر بمرحلة دقيقة واستثنائية على المستويات الاقتصادية والمالية والامنية، مما يفرض على الجميع تحمل مسؤولياتهم الوطنية بروح من الجدية والتعاون. من هذا المنطلق، ان اصلاح الادارة الجمركية ليس مجرد خيار اداري، بل هو جزء اساسي من مسار استعادة الدولة لدورها ومؤسساتها وتعزيز ثقة المواطن بها. نحن سنمضي في هذا المسار مهما تكن التحديات، انطلاقا من قناعة راسخة بأن بناء ادارة جمركية حديثة وشفافة وفعالة يشكل ضرورة وطنية لحماية الاقتصاد، يزيد ايرادات الدولة، ويسهل حركة التجارة المشروعة. كما اؤكد ان نجاح اي عملية اصلاحية لا يمكن ان يتحقق الا من خلال شراكة حقيقية وتعاون مستمر بين الادارة الجمركية وموظفيها الذين يشكلون الركيزة الاساسية لأي تطوير مستدام، اضافة الى تعزيز التعاون مع جميع اصحاب العلاقة من قطاع خاص، وهيئات اقتصادية، ووكلاء شحن، ومخلّصين جمركيين، وادارات رسمية ومنظمات دولية، لأن تطوير العمل الجمركي مسؤولية مشتركة تتطلب تكاملا في الجهود وتوحيدا للرؤية بما يخدم المصلحة الوطنية العليا.